متابعة استخدام قواعد المالية العامة

استحداث حدود رقمية كإجراء أساسي لمواجهة تبعات الأزمة على المالية العامة

أفادت دراسة جديدة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن الكثير من البلدان فرضت قيودا طويلة الأجل على مجملات الميزانية الرئيسية من خلال وضع حدود رقمية للعجز أو الدين أو المصروفات أو الإيرادات. ويمكن أن تساعد هذه الحدود، والتي يطلق عليها قواعد المالية العامة، في احتواء ضغوط فرط الإنفاق بما يضمن المساءلة المالية واستمرارية القدرة على تحمل الدين. وفي ظل تعثر أوضاع المالية العامة في الكثير من الاقتصادات، يمكن أن يساعد تطبيق قواعد المالية العامة في الانتقال إلى مستويات عجز أقل مع تعزيز مصداقية خطط خفض الدين والعجز. وفي نهاية مارس ٢٠١٢، بلغ عدد البلدان التي تطبق قواعد مالية عامة وطنية أو فوق قومية أكثر من ٧٥ بلدا، مقابل خمسة بلدان فقط في ١٩٩٠.

ويجري في الوقت الحالي وضع الجيل الجديد من قواعد المالية العامة كجزء من الاستجابة للأزمة المالية العالمية. والغرض من هذه القواعد الموازنة بشكل أفضل بين أهداف الاستمرارية والمرونة نظرا لأنها تؤدي في الغالب إلى تقلبات في الدورة الاقتصادية، أي تقلب معدل النمو الاقتصادي صعودا وهبوطا. فضلا على ذلك، غالبا ما يتم تكميل هذه القواعد بترتيبات مؤسسية أخرى، مثل مجالس المالية العامة التي تُسند لها مراقبة سياسات المالية العامة ونشر الوعي العام بتأثيرها. كذلك وضعت الدراسة المذكورة الصادرة عن الصندوق مؤشرا لقواعد المالية العامة يعرض بإيجاز عدد هذه القواعد ومدى شموليتها. ويتضح من مؤشر قواعد المالية العامة الوطنية أن الاقتصادات الصاعدة لحقت بركب الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال وأن المجموعتين قامتا منذ وقوع الأزمة باستحداث قواعد جديدة وتعزيز القواعد المطبقة.

غير أن الجيل الجديد من القواعد يبدو أكثر تعقيدا مما قد يثير تحديات جديدة في تنفيذ هذه القواعد والتعريف بها ومتابعة تطبيقها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المؤشر يقيس الإطار المؤسسي للقواعد وليس مدى الالتزام الفعلي بها. غير أن قاعدة البيانات المتاحة تمثل أساسا سيمكن الباحثين من معالجة هذه المشكلة في المستقبل.

منذ ١٩٩٠، ارتفع عدد البلدان التي تطبق قواعد المالية العامة ارتفاعا هائلا.

(عدد البلدان التي تطبق قواعد مالية عامة)

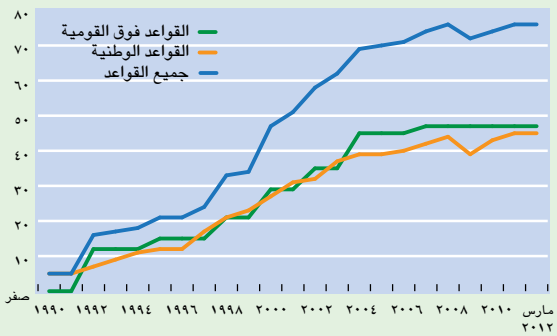

المصادر: السلطات الوطنية، وتقييم خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: استنادا إلى قواعد المالية العامة المطبقة في نهاية مارس ٢٠١٢.

يتضح من القواعد الوطنية أن الاقتصادات الصاعدة تمكنت من سد الفجوة بينها وبين الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال خلال العقد الماضي.

(مؤشر قواعد المالية العامة، صفر– خمسة)

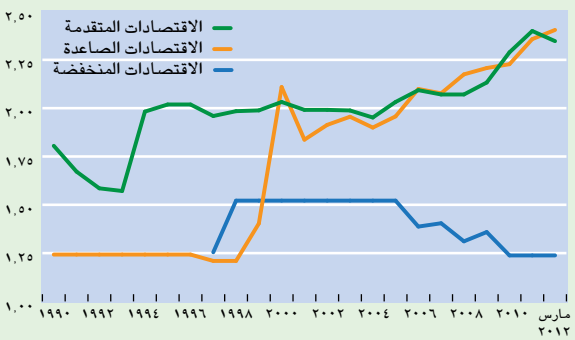

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: يقيس مؤشر قواعد المالية العامة عدد قواعد المالية العامة المطبقة وإطارها المؤسسي. وكلما كانت القواعد المطبقة أكثر عددا وخصائصها أكثر شمولا، ارتفعت قيمة المؤشر.

نبذة عن قاعدة البيانات

تستعرض مجموعة البيانات التي أعدها صندوق النقد الدولي مؤخرا القواعد الرقمية الوطنية وفوق القومية المطبقة على المالية العامة في ٨١ بلدا في الفترة من ١٩٨٥ إلى نهاية مارس ٢٠١٢. وهي تتيح بذلك إلقاء نظرة سريعة على مختلف الاتجاهات فيما يتصل بنوع القواعد وعددها وسماتها الرئيسية، مثل الأساس القانوني الذي تستند إليه، وكيفية إنفاذها، ونطاق تغطيتها، وشروط التراجع عن تطبيقها، وشروط تعديلها لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية. كذلك تغطي مجموعة البيانات السمات المكملة لهذه القواعد، مثل أجهزة الرقابة المستقلة وقوانين المسؤولية المالية، بالإضافة إلى وصف تفصيلي للقواعد المطبقة في فرادى البلدان. ويمكن الاطلاع على البيانات من خلال أداة سهلة الاستخدام للتمثيل المرئي للبيانات ـ تتضمن مقارنات قطرية بسيطة ـ ومن خلال ملفات إكسل وملفات التحليل الإحصائي (Stata) التي تيسر على الباحثين القيام بعملهم. ويمكن الاطلاع على مجموعة البيانات، التي سيتم تحديثها سنويا، والدراسة نفسها من خلال الرابط التالي: *www.imf.org/external/datamapper/FiscalRules/map/map.htm*.

من إعداد نينا بودينا، من الإدارة الأوروبية، وأندريا شيختر من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.